

Distr.: General
11 July 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٢ من القائمة الأولية*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دور الإدارة العامة في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٧/٥٧ الذي اتخذته في دورتها السابعة والخمسين إلى الأمين العام أن يقدم لها تقرير متابعة في دورتها الثامنة والخمسين عن دور الإدارة العامة في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. واستجابة لهذا الطلب دعيت المنظمات والهيئات الدولية إلى تقديم معلومات عن (أ) المبادرات المتخذة الرامية بوجه خاص إلى تحسين قدرة القطاع العام في الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، و (ب) الممارسات الجديدة والناجحة التي ساهمت بطريقة مباشرة في تحقيق هذه الأهداف. وتبين المعلومات التي تم جمعها حتى الآن خمسة مجالات للتدخلات التي ساعدت في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهي: '١' اللامركزية؛ '٢' الشفافية والمساءلة؛ '٣' الإدارة الملتزمة أو إشراك أصوات المواطنين في السياسة العامة؛ '٤' تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ '٥' بناء القدرات في مجال الإحصاء. والإصلاحات الأربعة الأولى يعزز بعضها بعضا في تحويل الإدارة العامة التقليدية إلى قطاع عام يركز على المشاركة والشراكة والانفتاح. أما بناء القدرات في مجال الإحصاء فهو أمر يشمل الجميع. وللمساعدة في تكرار أفضل الممارسات، ستقوم الأمم المتحدة وبشكل منتظم بتوثيق هذه الممارسات من أجل نقل المعرفة وتوفير الخدمات التقنية والاستشارية المحدودة في الوقت ذاته للدول الأعضاء من أجل بناء القدرات.

* A/58/50/Rev.1 و Corr.1.



المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١	أولا - مقدمة
٣	٢٥-٣	ثانيا - برامج وهيئات الأمم المتحدة
٣	٢٠-٣	ألف - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
٩	٢٢-٢١	باء - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
٩	٢٥-٢٣	جيم - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
١٠	٥٣-٢٦	ثالثا - اللجان الإقليمية للأمم المتحدة
١٠	٣١-٢٦	ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
١١	٣٨-٣٢	باء - اللجنة الاقتصادية لأوروبا
١٣	٤٧-٣٩	جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٦	٥٣-٤٨	دال - اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا
١٧	٧٢-٥٤	رابعا - الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة
١٧	٥٨-٥٤	ألف - منظمة العمل الدولية
١٩	٦٥-٥٩	باء - البنك الدولي
٢٢	٧٢-٦٦	جيم - صندوق النقد الدولي
٢٤	٧٨-٧٣	خامسا - الابتكارات ومجالات الاهتمام المشترك
٢٥	٨١-٧٩	سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

١ - استعرضت الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقرير الأمين العام عن دور الإدارة العامة في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/57/262-E/2002/82). واعتمدت بعد ذلك القرار ٢٧٧/٥٧ الذي طلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية تقرير متابعة عن الموضوع في دورتها الثامنة والخمسين. واستجابة لهذا الطلب وجهت الدعوة للمنظمات والهيئات الدولية لتقديم معلومات عن (أ) المبادرات المتخذة والتي تمثل أهمية في تحسين قدرة الإدارة العامة في الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) الممارسات الجديدة والناجحة التي أحدثت تغييرا وساهمت بشكل مباشر في بناء القدرات.

٢ - استجاب للطلب عدد كبير من الوكالات الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغير التابعة للمنظومة. وهذه الجهات هي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك وردت مساهمات قيمة من منظمتين دوليتين تتعاونان مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويرد فيما يلي موجز لهذه المساهمات.

ثانيا - برامج وهيئات الأمم المتحدة

ألف - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٣ - كانت إحدى القضايا التي تتسم بأهمية حيوية وبرزت من الإعلان بشأن الألفية ومن مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى هي الدور المركزي الذي تلعبه الإدارة في زيادة فرص الحصول على الخدمات للغالبية العظمى من الفقراء وفي إنفاذ تشريعات حقوق الإنسان وتعزيز مشاركة المرأة في عملية التنمية وحماية نوعية البيئة. ومن المسلم به على نطاق واسع أنه أينما توفرت الإدارة القوية والشفافة قلَّ انتشار الفقر وقلت آثاره. ولفتت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الاهتمام إلى القضايا الآخذة في الظهور في مجالي الإدارة والإدارة العامة بتركيز النقاش الحكومي الدولي بشكل أكبر على الإدارة والإدارة العامة وتشجيع تبادل المعلومات عن الممارسات الناجحة. وتقوم وكالتان دوليتان تتعاونان حاليا مع إدارة

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وهما المركز الكاريبي لإدارة التنمية ومركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية بمساعدة الحكومات في جهودها لتحسين الإدارة وإصلاح الإدارة العامة.

تعزيز المؤسسات ونظم الإدارة

٤ - تبحث الحكومات حول العالم في سعيها لتحسين أدائها عن بدائل لكي تجعل المؤسسات تعمل بالمزيد من المشاركة وتتمتع بالمزيد من اللامركزية وتكون أكثر استجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية والإقليمية والعالمية. وفي كثير من البلدان تشمل عملية رسم السياسات حاليا مشاركة السكان المحليين ومجموعة واسعة من الجهات المعنية ولم تعد حكرا على الحكومة المركزية أو على عدد قليل من المؤسسات في القطاع العام. وتقدم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم لهذه الجهود لتشجيع مشاركة ممثلي الحكومات المركزية والحكومات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي في الحلقات الدراسية والمؤتمرات وحلقات العمل وأشكال الاجتماعات الأخرى. ويعتبر المنتدى العالمي الرابع المعني بإعادة تكوين الحكومة الذي انعقد في مراكش بالمغرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ونظّمته حكومة المغرب بدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مثالا حيا لذلك.

٥ - يعتبر التحدي المتمثل في جذب موظفين أكفاء للقطاع العام وتطوير قدراتهم واستخدامهم والاحتفاظ بهم أمرا حيويا لفعالية الحكومات في كل مكان. وأكدت لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالإدارة العامة هذه النقطة في دورتها الأولى التي انعقدت في نيويورك (٢٢ و ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢) (انظر أدناه). واعتبرت اللجنة أيضا أن أول تقرير عالمي عن القطاع العام بعنوان "العولمة والدولة" سيكون أداة قيمة من ناحية السياسة وأنه سيساهم بقدر كبير في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وكررت اللجنة هذا القرار في دورتها الثانية (نيويورك ٧ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣) وطلبت إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الاستمرار في نشر التقرير بشكل دوري مع التركيز على المواضيع الآخذة في الظهور التي سلطت اللجنة الضوء عليها.

٦ - وتعتبر الخدمة العامة الفعالة أداة لا غنى عنها لتحقيق الفعالية في التخطيط والتنفيذ والرصد لتقييم السياسات والبرامج المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. ويبدو أن الخدمة العامة أضحّت في السنوات الأخيرة وفي العديد من البلدان مجالا أقل جذبا للموهوبين الجدد الباحثين عن وظائف. ولمواجهة هذا التحدي يحاول عدد من البلدان جذب أفضل المواهب والاحتفاظ بها من أجل تنشيط القطاع العام. واتخذت البلدان الأفريقية يوم ٢٣ حزيران/يونيه يوما للخدمة العامة وحثت الأمم المتحدة حذوها باعتماد اليوم نفسه يوما

للخدمة العامة. ويمثل تقديم جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة نوعاً آخر من الجهود الرامية إلى تحسين صورة الخدمة العامة.

٧ - واعتمد العديد من البلدان الحكم اللامركزي كترتيب هيكلي وعملي لتمكين المجتمعات المحلية من مكافحة الفقر وتدهور الصحة والأمية الخ. وينظر إلى اللامركزية بشكل متزايد بوصفها أداة للتمكين السياسي للمواطنين وكمناهج للتحويل إلى الديمقراطية بشكل مستدام وكمبادرة لتقديم الخدمات بطريقة فعالة وملائمة للسكان. وأثناء اجتماع فريق الخبراء المخصص المعني بالطرق الجديدة في الحكم والإدارة العامة من أجل الحد من الفقر الذي انعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٣ في سالفادور باهيا بالبرازيل حظي مفهوم الإدارة اللامركزية لتمكين السكان باهتمام خاص بوصفه استراتيجية للحد من الفقر.

إدارة المعرفة

٨ - لمساعدة الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها بموجب الإعلان بشأن الألفية ركزت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على العوامل الضرورية الجديدة لمجتمع المعرفة وتسعى إلى دعم الحكومات في جني فوائد تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الإدارة العامة من خلال تطوير أساليب الإدارة الإلكترونية والنظم المعرفية الوطنية وإدارة المعارف داخل الحكومة.

٩ - تعتبر الإدارة الإلكترونية أداة مفيدة لمواصلة إصلاح الإدارة العامة والحكم الرشيد وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الأوسع. ولزيادة الفوائد وتقليل احتمالات الفشل تعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لوضع مجموعة من الملاحظات والتقارير المتعلقة بالسياسة بشأن قضايا الإدارة الإلكترونية الحالية الشاملة وإنتاج أدوات تحليلية تستند إلى الدروس العالمية وعلى خبرة الإدارة نفسها في مجال التعاون التقني والخدمات الاستشارية.

١٠ - وساعدت التطورات الأخيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فتح عيون أفريقيا على الإمكانيات الجديدة للإدارة العامة ولا سيما في نظام الإدارة بشكل عام. وتبين اللجنة الأفريقية التابعة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التي تركز على مجموعة من المجالات ذات الصلة بتنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مرحلة وضع السياسات إلى مرحلة تطبيق الإدارة الإلكترونية الأهمية الممنوحة لتحسين قدرة الدول الأفريقية على العمل بطريقة أكثر فعالية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وشرعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وهي تستفيد من هذا الاتجاه بالشراكة مع المركز الأفريقي للتدريب والبحث في ميدان الإدارة الإنمائية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في إطلاق مبادرة أفريقيا الإلكترونية (www.e-africa.org.za و www.unpan.org/e-africa2002) وتنظيم أول

حلقة عمل إقليمية لبناء القدرة في نظام الإدارة الإلكترونية في أفريقيا في جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

بناء القدرات في مجال الإدارة الاجتماعية والاقتصادية

١١ - بالرغم من أن عمل الإدارة يتعلق بالدعوة الموجهة نحو الإصلاح والتحاور وتبادل المعلومات، تحاول أيضا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عن طريق أنشطة انتقائية في مجال التعاون التقني أن تعزز الإدارة العامة بجعلها أكثر مشاركة وتوجها نحو الجمهور. وفي هذا الصدد، تستحق المشاريع الأربعة التالية اهتماما خاصا لأنها تركز بالكامل تقريبا على مبادرات جديدة في مجال بناء القدرات للإدارة الاجتماعية والاقتصادية.

١٢ - في سري لانكا (تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - المشروع SRL/03/002)، تساعد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شعبة الرصد واستعراض التقدم المحرز التابعة لوزارة وضع السياسات وتنفيذها لتحويل نفسها إلى مركز متميز للسياسات الموجهة نحو الفقر والتحاور وتبادل المعلومات والرصد، لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى حد كبير.

١٣ - ودعت حكومة بوركينا فاسو (نحو تجميع المبادرات الإنمائية - مشروع BKF/00/001) وكالات منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى وضع مشروع يهدف إلى بناء القدرات في مجال الإدارة الاجتماعية والاقتصادية ولا سيما بناء قدرات القطاع العام لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وستتم مساعدة المؤسسات الوطنية لـ (١) إنشاء نظم لرصد وتحليل الفقر؛ (٢) إعداد دراسة وطنية من منظور بعيد المدى لعكس شواغل إعلان الألفية بصورة أفضل؛ و (٣) مساعدة كل وزارة على رفع مستوى قدراتها المتعلقة بالحد من الفقر، بما في ذلك ورقة استراتيجية الحد من الفقر ودعم الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤ - ودعمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مركز جنوب آسيا لدراسات السياسة العامة - وهو شبكة للمجتمع المدني في جنوب آسيا - لصياغة الميثاق الاجتماعي لمواطن جنوب آسيا وتنفيذه. ويعد المركز رابطة كبيرة للمجتمع المدني تشجع التعاون الإقليمي فيما بين أعضائها وتحاول أن تربط الحكومات بآراء المواطنين حول المسائل الرئيسية للسياسة العامة. ومن المتوقع أن يعزز دعم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عملية التحاور بين المواطنين والحكومات ويساعد على إدخال مفهوم "الإدارة الملتزمة" بوصفه منهجية منتظمة في مجال إدارة التنمية.

١٥ - وتدعم المساعدة التحضيرية للحد من الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (المشروع RAF/02/010)، التي تظطلع بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضع مشروع بشأن السياسة الاقتصادية للحد من الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وينطوي الغرض الرئيسي من المرحلة التحضيرية للمساعدة على هدفين. أولاً تحديد نقاط دخول لأصحاب المصلحة الذين يمكن أن يدعموا حينها الحكومات الوطنية في كفاحها من أجل الحد من الفقر؛ وثانياً تحديد مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال البحوث المتعلقة بالسياسات العامة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتستطيع أن تعمل مع منظومة الأمم المتحدة كشريكة في تنفيذ المشروع. وهكذا، فإن الهدفين الأساسيين للمشروع هما بناء القدرات والمشاركة مع معاهد البحوث في بلدان جنوب الصحراء الكبرى لإيجاد نهج جديدة للحد من الفقر.

الإيفاء بالاحتياجات الخاصة

١٦ - أنشأت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، في عام ١٩٨٠، المركز الكاريبي لإدارة التنمية، كمنظمة حكومية دولية إقليمية لمساعدة الحكومات على رفع مستوى قدراتها الإدارية المتعلقة بتحليل السياسات العامة وتنفيذها ورصدها وتقييم برامج إصلاح القطاع العام. وقد ساهم التعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز المؤسسي للمركز الكاريبي لإدارة التنمية بصورة ملحوظة بوصفه الوكالة المتخصصة للجماعة الكاريبية في مجال الإدارة العامة وإدارة التنمية. وقد يسر الحفل المنظم الذي يتبادل الخبرة عن طريقه وزراء الحكومة وكبار المديرين من القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين والجهات المانحة ووكالات التنمية نقل المعرفة والوعي والمهارات اللازمة لتطوير المؤسسات العامة الكاريبية التي تؤدي دوراً حيوياً في بلوغ أهداف إعلان الألفية.

١٧ - وفي إطار برنامج تعاون تقني ممول من حكومة إيطاليا، نظم المركز الكاريبي لإدارة التنمية، بمساعدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية سلسلة من المشاورات في ترينيداد وتوباغو (أيار/مايو ٢٠٠٠)، عن الدولة في الألفية الثالثة - بناء القدرات بالنسبة للدول الكاريبية الصغيرة في مجال الإدارة العامة وشؤون الإدارة والتعاون الإقليمي؛ وفي روما/إيطاليا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، عن أفضل الممارسات والتجارب المبتكرة في مجال بناء القدرات والتعاون الإنمائي؛ وفي جامايكا (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١) عن الحكومة الإلكترونية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال إدارة القطاع العام؛ وفي غرينادا (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣) عن وضع استراتيجيات للحكومة الإلكترونية. وقد عملت هذه

المشاورات الأربع على رفع وعي الإدارة العليا في البلدان الأعضاء وتعزيز التزامها فيما يتعلق بإصلاح القطاع العام وإعادة الهيكلة الإدارية.

شراكة من أجل بناء القدرات في مجال اللامركزية

١٨ - كُلف مركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية في ناغويا، اليابان بدعم بناء القدرات لتخطيط التنمية الإقليمية وتنفيذها في البلدان النامية. وتدعم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عمليات المركز الذي أنشئ في عام ١٩٧١ باتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة اليابان.

١٩ - وتعزز مشاريع مركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية، الحكومات المركزية والمحلية في البلدان النامية لتحسين تقديم الخدمات على المستوى المحلي. وترفع الدورة التدريبية الدولية الحادية والثلاثين في مجال التنمية الإقليمية التي أقامها المركز، على سبيل المثال، مستوى مهارات الموظفين المهنيين من المستوى المتوسط من القطاع العام لعدد من البلدان النامية. وفي ناميبيا، نظم المركز بالتعاون مع المنظمات الشريكة مجموعة من حلقات العمل التدريبية الناجحة التي كونت قدرات أساسية في مجالات هامة من برنامج الحكومة اللامركزي. وفي كولومبيا، يدعم المركز بفعالية مجلس التخطيط الإقليمي لبوغوتا وكونديناماركا في تنفيذ مشروع لإتاحة إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية للسكان - وخاصة الأكثر ضعفا. وحاليا، يجذب المشروع، في سنته الثالثة، اهتمام مؤسسات أخرى في كولومبيا وبلدان أمريكا اللاتينية الأخرى.

٢٠ - ونظم المركز، بالتعاون مع حكومة ماليزيا دورة تدريبية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأفريقية. وأدخلت هذه الحالة الناجحة من التعاون بين بلدان الجنوب تحسنا على مهارات المشاركين ومعرفتهم في مجال تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتطبيقها. وعن طريق المراقبة الدقيقة لتجربة ماليزيا مع تطبيقات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، تمكن المشاركون من "أ" تقدير أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بالنسبة لتعزيز القدرات الوطنية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بصورة أفضل؛ "ب" تحديد الشروط الأساسية لاعتماد ناجح لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ "ج" تحديد العوائق التي تواجه تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتدابير السياسات الضرورية للتصدي لهذه العوائق.

باء - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٢١ - تسعى أعمال المساعدة التقنية وبناء القدرات التي يقوم بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى مساعدة القطاع العام على تعزيز الهياكل الأساسية للمؤسسات والموارد البشرية في مجال التجارة والتبادل التجاري. ويؤثر هذا العمل بصفة رئيسية على وزارات التجارة والخارجية ويغطي عددا من المشاريع، بما في ذلك البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية المقدمة إلى عدد مختار من البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية الأخرى ومشروع أفريقيا، ومنظمة التجارة العالمية والمشاريع المتعلقة بالانضمام والدبلوماسية التجارية. وفي عام ١٩٩٦، أُطلق البرنامج المتكامل المشترك الأول للمساعدة التقنية الذي نُفذ بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولي، لتطوير القدرات لفهم نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي كانت قد اختُتِمت حديثاً حينها والعمل بهذه النتائج.

٢٢ - ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نشط على نحو خاص فيما يتعلق بالغاية ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية وهي إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. ويسعى برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي التابع للمؤتمر إلى تعزيز قدرات إدارة الديون للإدارات المكلفة بالديون في الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية. ومن الأهداف الرئيسية، تنفيذ نظام إدارة ديون محوسب وموحد لتسجيل الديون العامة ورصدها وتحليلها في الإدارات المكلفة بالديون في وزارات المالية و/أو المصارف المركزية. ويتلقى الموظفون تدريباً ومساعدة في مجال الاستخدام الفعال للنظام، مما يمكنهم من إنشاء قاعدة بيانات كاملة ومستحدثة للديون، وتقديم إحصاءات ديون دقيقة في الوقت المناسب والاضطلاع بتحليل مناسب للديون.

جيم - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

٢٣ - ينفذ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حملات وبرامج عالمية ومشاريع تعاون إقليمية وتقنية ومبادرات أخرى لتعزيز الإدارة العامة في المدن بغية تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في تحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة، بوصفه مركز تنسيق الأمم المتحدة لرصد وتنفيذ هدف إعلان الألفية "إدخال تحسين على حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠" (الغاية ٧، الهدف ١١). وفي خريطة طريق الأمين العام (A/56/326)، تشمل الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز هدف إنشاء "مدن بلا أحياء فقيرة"، كفالة قيام المجتمع الدولي بتقديم الدعم لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لفقرى المناطق الحضرية مثل المياه المأمونة والصرف الصحي؛ وكفالة اتباع نهج متكاملة وقائمة على المشاركة تجاه التخطيط والإدارة البيئيين في المناطق الحضرية؛ وكفالة

وجود حكم رشيد وتخطيط سليم في المناطق الحضرية عن طريق إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص.

٢٤ - وأطلق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حملتين عالميتين للمساهمة في الحد من الفقر في المناطق الحضرية هما الحملة العالمية للحكم الحضري والحملة العالمية لضمان الحيازة. وتم الاعتراف بالحكم الرشيد في المناطق الحضرية وضمان الحيازة في خريطة الطريق بوصفهما ضروريان لمواجهة تحدي تحقيق "مدن بلا أحياء فقيرة". وأطلقت حملات وطنية في نيجيريا والهند والفلبين وجامايكا وناميبيا. ويجري حاليا إعداد حملات جديدة في بوركينا فاسو، والسنغال، وأوغندا، والمغرب، وإندونيسيا، وتايلند، ونيبال، وفيجي، والبرازيل، وبيرو، وكولومبيا، ومنطقة غرب آسيا (مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) وجنوب شرق أوروبا.

٢٥ - ويصدر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية وهو تقييم يتم كل سنتين عن حالة المستوطنات البشرية في العالم وتقرير حالة مدن العالم الذي يصدر كل سنتين ويركز على القضايا والاتجاهات الحضرية الناشئة. ويحتوي التقريران على معلومات وفيرة عن وضع إصلاح الإدارة العامة على المستوى المحلي. ويقدم دليل رصد الهدف ١١: "إدخال تحسين على حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة" التابع للبرنامج، نمجا عمليا لقياس التقدم المحرز لتحقيق هذا الهدف.

ثالثا - اللجان الإقليمية للأمم المتحدة

ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢٦ - من الأهداف الرئيسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال الحكم، إنشاء دول مؤهلة تدعم تحقيق نمو واسع القاعدة وتنمية مستدامة والحد من الفقر، ودعم هذه الدول.

٢٧ - وتجري حاليا إدارة مجموعة شاملة من المؤشرات في ثلاث أدوات بحث في نحو ثلاثين بلدا أفريقيا. وتستخرج هذه المؤشرات بيانات هامة عن الحكم بما في ذلك التمثيل السياسي والفعالية المؤسسية والمساءلة والإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات. ويسمح تسليط الضوء على أفضل الممارسات وتنقيحها على المستوى القطري، بتقديم صورة للحكم الرشيد في أفريقيا قابلة للمقارنة وشاملة وعامة. وأهم من ذلك، يساعد هذا العمل على تحديد القدرات والثغرات المؤسسية ويزود واضعي السياسات بالمعلومات المطلوبة لوضع استراتيجيات التدخل اللازمة.

٢٨ - وقُدِّم تقرير عن "الجوانب الأخلاقية والمساءلة في مجال تقديم الخدمات العامة بشكل أفضل" كوثيقة عمل للدورة الثانية للجنة التنمية البشرية والمجتمع المدني التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أيار/مايو ٢٠٠٣. ويقدم التقرير مبادئ توجيهية لنظم تقديم خدمات فعالة في أفريقيا ويدعم تعزيز الجوانب الأخلاقية والمساءلة في مجال الخدمات العامة. وتورد الوثيقة أفضل الممارسات وخاصة تلك المتعلقة بالجوانب الأخلاقية والمساءلة في المناطق النامية الأخرى التي يمكن أن تقدم دروسا تطبق في أفريقيا.

٢٩ - واستعرضت دراسة عن التفاعل بين القطاعين العام والخاص، الشراكات بين القطاعين العام والخاص في أفريقيا وركزت على إنشاء بيئة مواتية وسياسات والتزامات هامة لنمو القطاع الخاص. ويتوقع أن تعزز نتائج الدراسة أيضا الاستثمار والتجارة فيما بين الدول الأفريقية.

٣٠ - واستخدم منشور تقني بعنوان "إصلاحات إدارة القطاع العام: الدروس المستفادة" كوثيقة عمل لاجتماع فريق خبراء مخصص بشأن الموضوع نفسه، عقد في أيار/مايو ٢٠٠٣ في أديس أبابا، إثيوبيا. وتستعرض الدراسة تجارب البلدان الأفريقية وغير الأفريقية التي تمت فيها إصلاحات وممارسات ناجحة في مجال الخدمة المدنية. وتستطيع التجارب من هذا النوع أن تساعد واضعي السياسات على تحسين استراتيجيات إصلاح الخدمة المدنية مما يؤدي إلى تقديم خدمات عامة أكثر فعالية وكفاءة في البلدان الأفريقية.

٣١ - ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عددا من الحلقات الدراسية وحلقات العمل عن رصد الحكم الإداري وتحسين أداء القطاع العام وشاركت في هذه الحلقات. وشملت هذه حلقات عمل عن الجوانب الأخلاقية والمساءلة لتعزيز الكفاءة والأداء في القطاع العام (أوغندا، ٢٠٠٠)، وعن العولمة والحكم والقطاع العام (جنوب أفريقيا، ٢٠٠٠) وعن مراقبة الانتخابات: منظور إنذار مبكر واستراتيجية بناء قدرات للحكم (المغرب ٢٠٠١). وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، رغم كونها دائرة استشارية إقليمية، الخبرة عن تعزيز بناء القدرات بتقديم التقارير والمحاضرات والمشورة إلى عدد من البلدان الأفريقية بما في ذلك ما يلي: برنامج إدارة الخدمة العامة في سوازيلند، ٢٠٠١؛ إصلاحات إدارة القطاع العام في غانا ونيجيريا، ٢٠٠١؛ وتنفيذ الميثاق الأفريقي للخدمة العامة في ناميبيا ٢٠٠١.

باء - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٣٢ - ساهمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا على نحو ملحوظ في إدخال تحسينات على قدرات القطاع العام للدول الأعضاء في اللجنة لمواجهة تحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وفرصها. وأنشأت اللجنة على نحو خاص قاعدة بيانات لمراكز تنسيق

التدريب ومراكز الموارد لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العامة (شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والمالية العامة لوسط وشرق أوروبا) واستكملت مؤخرا قاعدة البيانات هذه ووسعتها.

٣٣ - وأنشأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا شبكة من ٥١ مركز تنسيق وطني (تسمى بجهات التقوية) في ٢٥ اقتصادا من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وتروج جهات التقوية هذه توصيات اللجنة وقواعدها ومبادئها التوجيهية ووثائقها ومصادر المعلومات الأخرى عن عملها وتوزعها وترجمها من أجل مصلحة كثير من المستفيدين المحتملين في الدول الأعضاء التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٣٤ - ويعتبر مشروع وثائق التجارة الإلكترونية التابع للأمم المتحدة من أنشطة اللجنة لتوفير بناء القدرات والأدوات اللازمة لتطوير نظم تدقيق التجارة الوطنية الموضوعة وفقا للمعايير الدولية وأفضل الممارسات. ويمكن مشروع الوثائق التجارية الإلكترونية التابع للأمم المتحدة البلدان من تنفيذ حل متكامل للوثائق التجارية الورقية والإلكترونية والوصول إلى سيناريوهات متقدمة لسلسلات الإمداد.

٣٥ - وأنشأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تحالف الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص لتشجيع التنمية المستدامة. ومن الأهداف الرئيسية لبرنامج تحالف الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص مساعدة الحكومات على إنشاء إدارات خاصة داخل إدارتها العامة، تسمى وحدات الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، لإعداد المشاريع وتنسيق السياسات ومساعدة السلطات المحلية على تنفيذها. ويسعى برنامج اللجنة إلى تعزيز إنشاء وحدات شراكات بين القطاع العام والخاص تنفذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتخفيف وطأة الفقر والتنمية المستدامة. ولتحقيق هذه الغاية، يتعاون تحالف الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص أيضا مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة عن طريق جمع وحدات الشراكات في أوروبا مع نظرائها في آسيا للتعاون على مساعدة وحدات الشراكات على تقديم خدمات لصالح الفقراء في مجال الهياكل الأساسية. ويسعى برنامج التحالف التابع للجنة أيضا إلى إدخال تحسينات على الممارسات المحيطة بعملية تقديم العطاءات التنافسية بما في ذلك إدراج الأهداف الإنمائية للألفية في معايير اختيار المشروع.

٣٦ - وساهمت فرقة العمل المعنية بتنمية الصناعة والمشاريع التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا في تحسين قدرات الإدارات العامة على تنفيذ أهداف إعلان الألفية عن طريق عدد من المبادرات. ففي دورتها الثانية المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠١، أنشأت فرقة العمل فريقا

من الأخصائيين المعنيين بتنظيم المشاريع في مجال تخفيف حدة الفقر. وتشمل أنشطة الفريق: (١) مساعدة الحكومات، بناء على طلبها، على وضع برامج مشاريع مدرة للدخل؛ (٢) استعراض تأثير القوانين التشريعية والقواعد التنظيمية والسياسات التي تهدف إلى تعزيز أنشطة المشاريع وتقييم أثرها على الفقراء وعلى الفئات الضعيفة؛ (٣) تحديد وسائل على مستوى السياسة العامة أثبتت فعاليتها وكفاءتها في الحد من الفقر والتفاوت الاجتماعي عن طريق أنشطة تنظيم المشاريع. وقرر فريق الأخصائيين في اجتماعه الثاني أن يركز أنشطته على اضطلاع الشباب بتنظيم المشاريع كوسيلة للقضاء على البطالة والفقر في أوساط هذه الطبقة الضعيفة من السكان. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، نظم فريق الأخصائيين المنتدى الإقليمي الأول للشباب: الأمن والفرص والرخاء، الذي قدم عددا من التوصيات إلى اللجنة.

تطوير المؤشرات الإحصائية

٣٧ - يتطلب تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بعض القياس للتقدم المحرز حيالها. ولذلك يعتبر إنشاء نظم رصد وطنية ذات أهداف كمية ومؤشرات إحصائية متصلة بها أمرا هاما للغاية. وتؤدي الإدارة العامة دورا هاما عن طريق النظام الوطني للإحصاءات الرسمية. واستجابة لمبادرة مقدمة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتشجيع التقارير الوطنية المقدمة عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تعمل الشعبة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا بالاشتراك مع المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة التابع للبرنامج الإنمائي، من أجل تحسين الإحصاءات في البلدان الأعضاء في اللجنة ونشر أفضل الممارسات الإحصائية التي تستخدمها الأفرقة القطرية في إصدار التقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٨ - وتستهدف هذه الجهود بشكل رئيسي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وعلى وجه الخصوص بلدان جنوب شرق أوروبا، وبلدان رابطة الدول المستقلة. وجرى تنظيم هذا العمل الذي يهدف إلى تعزيز الإحصاءات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية بالتنسيق مع مشروع أوسع نطاقا للجنة الاقتصادية لأوروبا/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتعلق بإعداد مؤشرات لرصد التوجهات الاجتماعية وإعداد تقارير التنمية البشرية.

جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٩ - أدمجت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المبادئ التوجيهية للإعلان بشأن الألفية في خطة عملها. ومن الواضح أن سياسات الحد من الفقر، وآليات التعاون الوطني والإقليمي، وربط التنمية الاقتصادية بالتنمية المستدامة

والاستراتيجيات البيئية، تمثل ثلاث أولويات مرتبطة بجميع أنشطة اللجنة، لا سيما في برنامجها للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٤٠ - وتملك اللجنة خبرة واسعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فيما يتعلق بتجميع المعلومات وإعداد قواعد البيانات، وتقديم المساعدة التقنية والدعم إلى بلدان المنطقة في هذا الشأن. ويمثل البرنامج المتعلق بتحسين مستوى الدراسات الاستقصائية وقياس الأحوال المعيشية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إحدى سِيَر نجاح اللجنة، وتعتزم اللجنة توسيع نطاقها لتشمل مجالات أخرى تتجاوز تحليل حالة الفقر، بما في ذلك إمكانية جعل المعلومات قابلة للمقارنة فيما بين البلدان، وتبادل الدروس المستفادة.

٤١ - وفي عام ٢٠٠٢، أجرت اللجنة، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي ومعهد البحوث الاقتصادية التطبيقية في البرازيل، عملية تقييم لإمكانية تحقيق هدف الحد من الفقر في أمريكا اللاتينية من خلال منهجية مبتكرة. فقد قام خبراء الشؤون الاجتماعية في هذه المؤسسات بتقييم التوجهات والسيناريوهات المتعلقة بـ ١٨ بلدا في المنطقة، فيما يتصل بعدة مؤشرات للحد من الفقر، ومقارنة ذلك بالأهداف الإنمائية للألفية، واستقصاء الآثار المترتبة على مختلف السياسات في مجال الحد من الفقر. وطرحت نتائج هذا العمل في منشور مشترك بعنوان تحقيق أهداف الألفية المتعلقة بالفقر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، صدر باللغات الانكليزية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. (منشورات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رقم ٧٠، (ISBN 92-1-121379-7).

٤٢ - ومن التحديات الرئيسية التي ترى اللجنة بأن بلدان المنطقة ستواجهها عدم وجود بيانات إحصائية سليمة موثوقة وقابلة للمقارنة، وضرورة لتحليل المعلومات ذات الصلة وصياغة السياسات المناسبة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكي تعالج هذه المسائل، وقّعت اللجنة على خطاب إعلان نوايا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، بهدف دعم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصورة منسقة، في مجال التقييم ورصد التقدم، ومن أجل استعراض أفضل الممارسات بغية تحقيق هذه الأهداف.

٤٣ - وبالإضافة إلى الأنشطة المشتركة بين الوكالات المذكورة أعلاه، أسس الأمين التنفيذي للجنة فرقة عمل مشتركة بين الشعب، بغية جعل سياسات اللجنة في مجال البحث وأنشطتها في ميدان التعاون التقني تتمحور حول الأهداف الإنمائية للألفية، ذات الصلة في المقام الأول، بالتنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة والسكان والشؤون الجنسانية.

٤٤ - وفيما يتعلق بالمؤشرات الجنسانية، تعكف الوحدة المعنية بالمرأة وشعبة التنمية المعنية بالإحصائيات والمخططات الاقتصادية، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، على تنفيذ مشروع بعنوان: 'جعل المؤشرات الجنسانية متاحة لأغراض صنع السياسات'، بدعم مالي من حكومة إيطالي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتمثل أهداف المشروع في إقامة نظام متكامل ومرن للمؤشرات الجنسانية، فضلاً عن تعزيز قدرات البلدان في المنطقة من أجل استخدام المؤشرات الجنسانية في رسم السياسات العامة. ومن ثم يرتبط هذا المشروع بشكل مباشر بالهدف رقم ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٥ - وفي مجال التنمية المستدامة، أحرز تقدم في تحديد مؤشرات أكثر دقة فيما يتصل بفقدان الموارد الطبيعية، واستكمال الأهداف الإنمائية للألفية بالاتفاقات الحديثة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة، على تحديد وضع البيانات الحالية المتعلقة بالمؤشرات التي جرى تحديدها بالفعل في إطار الهدفين ١٠ و ١١ على الصعيد العالمي، والتي يمكن تطبيقها بواسطة البلدان، في إطار جهودها الرامية إلى رصد التقدم المحرز على المستوى الوطني.

٤٦ - وفي محاولة للمساهمة في نشر المعلومات المتعلقة بالمتابعة الإقليمية لإعلان الألفية، تعمل اللجنة على تصميم موقع إقليمي على الإنترنت للأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على توضيح ما تقوم به اللجنة من عمل مشترك بين الشعب، ستتيح هذه الأداة تعميم الوصلات المتعلقة بالأهداف لتشمل وكالات الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى. وستكون للموقع وصلات تربطه بالمواقع العالمية وبموقع اللجنة المخصص للمتابعة الإقليمية للمؤتمرات ومؤتمرات قمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وجرى تدشين الموقعين في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أثناء اجتماع الأمم المتحدة الإقليمي الرابع للتنسيق فيما بين الوكالات.

٤٧ - وبالإضافة إلى الأنشطة الفردية والمشاركة بين الوكالات، التي ذكرت من قبل، تشارك اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مشروع الأمم المتحدة للألفية، الذي يتولى تنسيقه الدكتور جيفري ساتش والبرنامج الإنمائي، وتساهم بشكل خاص في أفرقة العمل المعنية بالحد من الفقر والتنمية المستدامة، كما أنها على استعداد للمساهمة في إعداد التقارير الإقليمية المشتركة بين الوكالات، التي ستتولى تنسيقها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

دال - اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا

٤٨ - تلتزم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من خلال تنمية الإدارة العامة، ضمن مسائل إنمائية أخرى. وينعكس هذا الالتزام في العديد من الأنشطة.

٤٩ - وتمثل اللجنة محور الارتكاز الإقليمي لشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة، ففي عام ٢٠٠١ أنشأت لجنة مخصصة معنية بتنمية الإدارة العامة وكلفتها بإعداد مشروع خطة لإجراءات اللجنة في مجال الإدارة العامة في المنطقة. وفي عام ٢٠٠٢، دشنت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا موقعاً على الإنترنت باسم ES CWA-PAN، واستخدمته من أجل إقامة اتصالات مع عدد من البلدان الأعضاء في مجال الإدارة العامة والمالية العامة، وتكنولوجيا المعلومات.

٥٠ - وتعتبر الإحصاءات الدقيقة والجيدة التوقيت ضرورية للحكومات إذا أرادت أن تقف على مدى تقدمها تجاه تحقيق التزاماتها المضمنة في إعلان الألفية. وعرضت اللجنة على البلدان الأعضاء فيها التعاون التقني من خلال التدريب وتقديم المشورة فيما يتعلق باعتماد نسخة عام ١٩٩٣ من نظام الحسابات الوطنية، واستعراض منجزات الحكومات في مجال التقدم تجاه تنفيذ هذا النظام، واستعراض استبيانات الدراسات الاستقصائية الاقتصادية. وفي عام ٢٠٠٢، شاركت اللجنة في اجتماع حول وضع الإحصاءات الوطنية، ركز على نظام الحسابات الوطنية لسنة ١٩٩٣.

٥١ - وساعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الدول الأعضاء فيها على التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لتعزيز الإدارة العامة. وقدمت اللجنة الإقليمية المساعدة التقنية إلى قطر، والإمارات العربية المتحدة، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، وعمان، وسورية، واليمن، من أجل إعداد إطار عمل وطني وسياسات لإدخال التقنية الرقمية في الإدارة العامة، بما في ذلك إعداد شبكات لربط المؤسسات الحكومية. وقدمت المشورة إلى الوزارات والمؤسسات العامة في قطر وعمان والكويت وسورية واليمن والإمارات العربية المتحدة، فيما يتعلق باختيار التكنولوجيات اللازمة لتهيئة بيئة إدارية موائمة، من خلال ترقية هيكلها الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق التطبيقات التي ترفع الكفاءة وتقدم خدمات أفضل إلى العملاء. ولكي تعالج نقص الموظفين المدربين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضعت اللجنة برامج لتدريب موظفي الخدمة العامة على المهارات المهنية الأساسية في العراق وسورية والمملكة العربية السعودية واليمن.

٥٢ - وفي عام ٢٠٠٢، نظمت اللجنة اجتماعين بشأن التطورات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك اجتماع جرى تنظيمه بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية، وانصب تركيزه على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تخفيف وطأة الفقر. وعقدت اللجنة اجتماعاً آخر عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في شباط/فبراير ٢٠٠٣. واستجابت اللجنة للتوصيات الصادرة عن هذين الاجتماعين، بأن تصدرت مسألة تنفيذ جدول الأعمال الإقليمي المتعلق بالإجراءات الرامية إلى تسخير التكنولوجيا الجديدة من أجل إيجاد فرص للعمل والحد من الفقر. ويركز جدول الأعمال على إنحاز برامج نحو الأمية والتدريب المهني باستخدام التكنولوجيات الحديثة لتعزيز القدرة على المنافسة لدى المؤسسات التجارية الصغيرة في المناطق ذات الإمكانيات المتواضعة. ولتحقيق ذلك، يجري تصميم مراكز مجتمعية رائدة ومتعددة الأغراض.

٥٣ - وتتعاون اللجنة منذ أمد بعيد مع القطاع العام في البلدان الأعضاء فيها من أجل معالجة المسائل الاجتماعية التي تشكل لب الأهداف الإنمائية للألفية. وقامت اللجنة بتحديد ما يلي: '١' تقديم الدعوة إلى البلدان الأعضاء للمشاركة في المشاريع المتعلقة بالسياسات الاجتماعية؛ '٢' تقديم المشورة بشأن تحسين مستوى معاملة المرأة، وبشأن السياسات الرامية إلى تعزيز النهوض بالمرأة؛ '٣' تقديم المشورة بشأن إعداد استبيان لتقييم الأوضاع الاجتماعية للأسر؛ '٤' تقديم المشورة بشأن المهارات التنظيمية لدى القياديين؛ '٥' تقييم الاحتياجات المستقبلية لمؤسسات التعليم العالي وفقاً لمتطلبات سوق العمل؛ و '٦' تقديم الدعم إلى الوزارات الجديدة في مجال التخطيط لإقامة نظام وإعداد استراتيجيات، فيما يتعلق بالتعليم التقني والتدريب المهني. ونظمت اللجنة أربعة اجتماعات متصلة بمسألة القضاء على الفقر، في عام ٢٠٠٢، إلى جانب اجتماعين إضافيين يتصلان بهذا الموضوع، في نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

رابعاً - الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة

ألف - منظمة العمل الدولية

٥٤ - تشكل مبادرات منظمة العمل الدولية المتعلقة بتعزيز القدرات لدى القطاع العام في الدول الأعضاء، جزءاً من عملية متابعة الاجتماعات التي نظمت في إطار برنامج الأنشطة القطاعية. وهي تكمل برامج المنظمة الأخرى، كما تكمل البرامج التي تنفذها الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات المتخصصة دعماً لجهود البلدان الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تنمية الموارد البشرية في الخدمة العامة

٥٥ - وتؤكد الاستنتاجات المعتمدة في الاجتماع المشترك المتعلق بتنمية الموارد البشرية في الخدمة المدنية، في سياق التكيف الهيكلي والتحول (جنيف، ١٤-١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨) على أن أهداف إصلاح الخدمة العامة يجب أن تتمثل في: '١' تحقيق الإدارة الجيدة، والتنمية الاجتماعية المستدامة، والنمو الاقتصادي السليم الموجه إلى التوظيف الكامل لقوى العمل وتنمية الموارد البشرية؛ '٢' إتاحة فرص عادلة للحصول على خدمات أفضل تستوفي الاحتياجات الأساسية للإنسان، كالخدمات الأساسية في مجالي الصحة والتعليم، أمام جميع المواطنين، من أجل القضاء على الفقر؛ '٣' رفع كفاءة وفعالية الخدمة المدنية؛ '٤' تطوير وتعزيز الديمقراطية وتأمين حقوق الإنسان؛ '٥' كفاءة وجود نوعية جيدة من الإدارة والشفافية والمساءلة؛ و '٦' حماية البيئة.

٥٦ - وكجزء من متابعة تلك الاستنتاجات، بدأت منظمة العمل الدولية، في عام ٢٠٠١، تنقيح نموذج التدريب المتعلق بإدارة الموارد البشرية في الخدمة العامة، الذي جرى إعداده في أوائل عقد التسعينات. واكتملت عملية التنقيح في عام ٢٠٠٢. ويستخدم حالياً مركز التدريب الدولي التابع للمنظمة، في تورين بإيطاليا، النموذج المنقح في برامج التدريبية. وتشتمل المواد المنقحة على قسمين جديدين يتعلق أحدهما بمشاركة العاملين والآخر بالمسائل الجنسانية. والنموذج المنقح للتدريب موجه إلى مديري عمليات إصلاح الخدمة العامة، ومديري الخدمة العامة المشاركين في تنفيذ برامج الإصلاح، وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية المشاركين في عملية الإصلاح، بما في ذلك الموظفون الاستشاريون وممثلو نقابات الخدمة المدنية، والمدربون والاستشاريون المعنيون بالإدارة العامة، وممثلو نقابات الخدمة العامة.

اللامركزية والخصخصة

٥٧ - في عام ٢٠٠١، توصل الاجتماع المشترك المتعلق بتأثير اللامركزية والخصخصة على الخدمات البلدية (جنيف، ١٥-١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١) إلى استنتاجات تؤكد على أنه يتوجب أن تسترشد عمليات إصلاح الخدمة العامة بالمبادئ الأساسية التالية: (١) المساءلة والشفافية والانفتاح في مجال السياسات والإجراءات الحكومية، التي تشمل على وجه الخصوص هياكل وإجراءات متعلقة بكفاءة نزاهة البرامج والمشتريات الحكومية؛ (٢) توفير خدمات عامة جديدة أو ذات مستوى أفضل؛ (٣) المحافظة على ظروف جيدة للعمل والمعايير القياسية للعمل أثناء عملية الإصلاح، حفاظاً على المعنويات ومستوى الأداء في الخدمة العامة ولدى عمال البلديات؛ (٤) إقامة حوار اجتماعي مع جميع أصحاب المصلحة

ذوي الصلة، كشرط أساسي لوضع وتنفيذ وتقييم عمليات اللامركزية والخصخصة؛ (٥) إيجاد موارد كافية وتدريب مناسب من أجل تيسير اتخاذ القرار المستنير؛ (٦) إدراك قيم التعددية الاجتماعية والثقافية؛ و (٧) كفالة المساواة في الفرص أمام الجميع.

٥٨ - وكمتابعة للاجتماع المشترك، الذي دعا منظمة العمل الدولية إلى تعزيز الحوار الاجتماعي على جميع المستويات، في سياق عملية الإصلاح، يجري إعداد دليل عملي يتعلق بتعزيز الحوار الاجتماعي في مجال إصلاح الخدمة العامة. وسيجري اختبار الدليل والتأكد من صلاحيته في حلقات عمل وطنية، تدمج نتائجها في نسخة نهائية للدليل، ينتظر اكتمالها بحلول منتصف عام ٢٠٠٣. وستعمل المنظمة على إتاحة هذه المواد لدوائرها من أجل استخدامها في التدريب على الحوار الاجتماعي.

باء - البنك الدولي

٥٩ - يدرك البنك الدولي الحاجة إلى وجود مؤسسات فعالة للقطاع العام، في سياق استراتيجيات المساعدة القطرية، ويعمل من أجل تحسين نوعية الإدارة العامة على عدة مستويات، حيث اقترح مؤخرا، بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي، إطار عمل يتعلق برصد التقدم المحرز تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

استراتيجيات المساعدة القطرية

٦٠ - يجري اختيار وتصميم الأنشطة التي تهدف إلى تحسين نوعية إدارة القطاع العام في سياق استراتيجيات المساعدة القطرية المتعلقة بالبلدان التي تتعامل مع البنك الدولي، ولهذه الاستراتيجيات أن تأخذ في اعتبارها الأهداف الإنمائية للألفية، باعتبار أنه جرى اعتمادها وتكييفها وتوسيع نطاقها بواسطة الحكومات المعنية.

بناء القدرات في القطاع العام

٦١ - ينتهج البنك الدولي بناء القدرات في القطاع العام على مستويات مختلفة وباستخدام وسائل مرنة. ومن الضروري أن تؤمن رابطة واضحة بين بناء القدرات والتنمية المؤسسية وإصلاح إدارة القطاع العام. ويتمثل الدافع وراء الشراكات المملوكة للبلدان والشراكات التي تصدرها البلدان، في أن القدرة ضرورية على جميع المستويات وفي جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك العناصر الرئيسية للقطاع العام، وهي: الجهاز التشريعي، والجهاز التنفيذي، والجهاز القضائي، فضلا عن المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٦٢ - ولتقليل احتمالات جعل "بناء القدرات" معادلا لـ "التنمية"، يسعى البنك الدولي إلى بناء القدرات بصورة مختلفة حسب الأفراد، والمنظمات، والمجتمع المدني بشكل عام.

وتشمل وسائله في ذلك التعليم، وتطهير المهارات، وظروف العمل بالنسبة للأفراد، والإدارة، والقيادة، والحوافز بالنسبة للمنظمات، وإصلاح إدارة القطاع العام وإعداد الأنظمة اللازمة لإحداث تغييرات مؤسسية واسعة النطاق. ويتمثل مفتاح فعالية بناء القدرات في استخدام تلك الأدوات بطرق متباينة وفقا للقدرات المؤسسية والسمات الإدارية لكل واحد من البلدان التي تتعامل مع البنك.

٦٣ - وموازاة مواصلة الانتقال من الضعف إلى القوة في مجالي القدرة والأداء، يتزايد اتساع النطاق الذي يسمح للبنك الدولي بتقديم الدعم لبناء القدرات على صعيد الفرد والمؤسسات والنظام، على التوالي. ومن الضروري والممكن اتباع أشكال مختلفة من بناء القدرات بشكل استباقي في البلدان. وموازاة مواصلة الانتقال في بناء القدرات. ففي معظم البلدان المستفيدة يسعى البنك الدولي حاليا إلى الأخذ بإصلاحات واسعة لإدارة القطاع العام من خلال تعزيز إدارة المالية العامة، والإدارة العامة والمساءلة، والضوابط والموازن داخل المؤسسات.

رصد إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية

٦٤ - عرض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على لجنة التنمية في جلستها المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ تقريراً مشتركاً عنوانه "إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية والنتائج المتصلة بها: إطار لرصد السياسات والإجراءات". وهذا الاقتراح وجيه جداً في سياق الأهداف الإنمائية للألفية لسببين. السبب الأول هو أن السياسات والإجراءات المقترحة تتبنى تلك التي تدعو إلى اتخاذها حكومات البلدان المتقدمة والبلدان النامية والمؤسسات المالية الدولية، أي قسم كبير من 'القطاع العام العالمي'. كما أن السياسات المقترحة للبلدان النامية هي من نواتج قطاعها العام وذات صلة بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. أما السبب الثاني فهو أن هذا الإطار يقترح مؤشرات لرصد أوجه التحسن في الإدارة داخل القطاع العام. ويورد التقرير ما يلي: "بالنظر إلى الأهمية التي تولى لنوعية الإدارة، فإن وضع معايير قوية وموضوعية - وإيجاد توافق آراء حولها - يستدعي إيلاء تركيز خاص على العمل المقبل". ويوجد التقرير الرئيسي علاوة على إضافة تقنية أطول، معروضان على موقعي الإنترنت التاليين:

<http://wbln0018.worldbank.org/DCS/DevCom.nsf/documentsattachmentsweb>

[/April2003EnglishDC20030003/\\$FILE/DC2003-0003.pdf](/April2003EnglishDC20030003/$FILE/DC2003-0003.pdf)

و

<http://wbln0018.worldbank.org/DCS/DevCom.nsf/documentsattachmentsweb>

[/April2003EnglishDC20030003Add.1/\\$FILE/DC2003-0003.Add.1all.pdf](/April2003EnglishDC20030003Add.1/$FILE/DC2003-0003.Add.1all.pdf)

على التوالي.

ممارسات ابتكارية وناجحة

٦٥ - في ما يلي أمثلة على ممارسات ابتكارية وناجحة اتبعت في عمليات حظيت بدعم البنك الدولي في جميع أنحاء العالم بهدف تعزيز وتحسين أداء القطاع العام:

- إنشاء هيئات لمكافحة الفساد ولأمين المظالم في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، وباراغواي وبيرو).
- إجراء إصلاح قضائي في غواتيمالا: بدأ العمل مع محكمة عليا ولجنة مكافحة الإرهاب وإدارة الإشراف القضائي، التي تدعو جميعها إلى القيام بعمل استباقي؛ وصيغت مدونة سلوك؛ وأنشئ محفز/رادع.
- المساءلة عن الإنفاق العام في غانا: بدعم متعدد من المانحين، حدد نهج تشاوري واسع عناوين لتحديث إدارة الميزانية والنفقات، والمشتريات ومراجعة الحسابات، ضمن نطاق قدرات الحكومة.
- اتخاذ تدابير للشفافية في قطاع الغابات في الاتحاد الروسي والبرازيل والكاميرون وفي قطاعي المياه والكهرباء في الغابون: في الغابات يركز التعاون في مجال التنمية تركيزا متزايدا على إدخال تحسينات على الإدارة، لا سيما على الشفافية في توزيع الامتيازات وعلى إنفاذها بشكل فعال. وفي الغابون، جرت خصخصة مصلحة الماء والكهرباء من خلال عملية شفافة بالكامل.
- دراسات استقصائية لتعقب الإنفاق العام في قطاع التعليم في أوغندا: فالدراسات الاستقصائية تزيد وعي الجمهور بالمشاكل الناجمة عن تطبيق الميزانية. مما فيها التأخرات والتسريبات وأوجه القصور وسيطرة المصالح المكتسبة، وبالتالي تؤيد مطلب تطبيق الميزانية تطبيقا فعالا.
- الإدارة الإلكترونية في أندرا براديش: يُسرت اللامركزية بشعار سمارت SMART (الإدارة البسيطة والأخلاقية والمسؤولة والشفافة والخاضعة للمساءلة) من خلال استخدام الإنترنت لتطبيق إصلاحات من قبيل "محطات واحدة لخدمات المواطنين" والتسجيل الرقمي للصكوك.
- زيادة المساءلة والفعالية في لايفيا: ساعد تعزيز قدرات الحكومة على التخطيط الاستراتيجي وتطبيق الشفافية والحوافز والمراقبة الداخلية والمشاركة والرقابة في الحد من سيطرة الدولة والفساد.

• تحسين تقديم الخدمات في الأردن: بناء القدرات في سبع وزارات خدماتية من خلال تبسيط الإجراءات وتوضيح الإطار القانوني واعتماد الإدارة الإلكترونية وإصلاح الخدمة المدنية.

• تمكين المجتمعات المحلية والإدارة في إندونيسيا: برنامج تنمية محلية يشمل نصف البلد، يركز على نشر المعلومات وتمكين المجتمعات المحلية.

كل من هذه العمليات يتضمن نهجاً ابتكارية أحسنت استخدام طائفة من العناوين، رغم استمرار وجود تحديات رئيسية في التصدي للمصالح المكتسبة ومواصلة الأنشطة ورفع مستوياتها.

جيم - صندوق النقد الدولي

٦٦ - يعمل صندوق النقد الدولي منذ أمد بعيد على تعزيز وتحسين قدرة القطاع العام على الحد من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل المبادرات الأخيرة مرفقاً للحد من الفقر وتعزيز النمو، وتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو

٦٧ - أحدث صندوق النقد الدولي مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، قبل انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية بعشرة أشهر. وتهدف البرامج المدعومة من المرفق والمستقاة من أوراق استراتيجيات للحد من الفقر الخاصة بالبلدان إلى تحقيق النمو المطرد والحد من الفقر اللازمين لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن السمات الرئيسية للبرامج المدعومة من المرفق ميزانيتها الأكثر مراعاة للفقراء ولتحقيق النمو والموجهة وفقاً لأولويات البلدان على نحو ما هو مبين في أوراق استراتيجياتها للحد من الفقر.

٦٨ - وتسعى البرامج المدعومة من مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو إلى زيادة النفقات وحصل الميزانية المخصصة لأنشطة الحد من الفقر، معززة بذلك التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فقد ارتفع مثلاً متوسط الإنفاق على الحد من الفقر في البلدان التي تنفذ فيها برامج مدعومة من المرفق من نسبة ٦,٧٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٩ إلى ٨,٥٠ في المائة في عام ٢٠٠١، ويتوقع أن تواصل هذه النسبة ارتفاعها لتبلغ ٩ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويشهد أيضاً الإنفاق على الحد من الفقر ارتفاعاً بالنسبة إلى مجموع الإنفاق في البلدان المدعومة من المرفق.

٦٩ - ودعماً لزيادة الإنفاق على الحد من الفقر باتت الأطر المالية أكثر مرونة في إطار البرامج المدعومة من مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو. كما استُهدف العجز في الميزانيات (قبل تلقي القروض الخارجية) لتسجل زيادة متواضعة بنسبة تناهز ٥,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في إطار البرامج المدعومة من المرفق (مقارنة بالعام الذي سبق بدء العمل بالبرامج المدعومة من المرفق) مما يسمح بتحمل نسبة أعلى من الإنفاق العام.

٧٠ - وبغية رصد التحول من الإنفاق العام إلى أنشطة الحد من الفقر، تتضمن البرامج المدعومة من مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو إجراءات تهدف إلى مساعدة البلدان في تحسين أنظمة إدارة نفقاتها العامة وتعزيز المساءلة. وهذا الأمر أساسي من أجل كفالة استخدام الأموال العامة، لا سيما تلك المخصصة لأنشطة الحد من الفقر، للأغراض المحددة لها.

تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

٧١ - في ما يتعلق بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تتلقى مساعدة لتخفيف ديونها في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يركز صندوق النقد الدولي مزيداً من الاهتمام على تحسين القدرة على تعقب الإنفاق على الحد من الفقر. وبالتعاون مع البنك الدولي والسلطات القطرية، وضعت خطط عمل في ٢٤ من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بغية تعزيز القدرة على تعقب الإنفاق العام على الحد من الفقر في الأجلين القصير والمتوسط. وتركز خطط العمل هذه بقوة على تحديد النفقات المرصودة للحد من الفقر سواء كانت فعلية أو مدرجة في الميزانية، وعلى تقديم تقارير عنها، ما يسمح للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بمراقبة توزيع الإنفاق على أنشطة الحد من الفقر. وسيجري البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٤ تقييماً للتقدم المحرز في تحسين القدرة على تعقب الإنفاق على الحد من الفقر في تلك البلدان.

تقديم المساعدة التقنية

٧٢ - يدعم صندوق النقد الدولي جهود البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المبذولة في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق توفير برنامج نشط لتقديم المساعدة التقنية لدعم قدرات القطاع العام. وإلى جانب القضايا المتعلقة بالإنفاق، تشمل المساعدة التقنية مجالات من قبيل السياسة الضريبية وإدارة الضرائب وهو أمر أساسي لتوليد الموارد اللازمة لتمويل الإنفاق على الحد من الفقر، الذي يشكل بدوره ضرورة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

خامسا - الابتكارات ومجالات الاهتمام المشترك

٧٣ - يتصدى القسم الأكبر من العمل الذي تضطلع به الوكالات الدولية لبناء قدرات القطاع العام للمساعدة في بلوغ الأهداف التي حددها إعلان الألفية. فطبيعة التوجه الاجتماعي و/أو المتعلق بالفقر للأهداف الإنمائية للألفية تسمح بالابتكار وإيجاد أدوات البحث ووضع استراتيجيات مؤسسية تفضي إلى إيجاد قطاع عام تحليلي وأكثر مشاركة وانفتاحا. وثمة أربعة مجالات تسترعي انتباهها واسع النطاق هي: (أ) اللامركزية؛ (ب) والشفافية والمساءلة؛ (ج) الإدارة المتلزمة؛ (د) وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، يولى أيضا قدر كبير من الاهتمام للجانب المتعلق ببناء القدرات في النظم والعمليات الإحصائية.

٧٤ - ومن الواضح أن مجالات بناء القدرات هذه يؤثر بعضها في بعض ويعزز بعضها بعضا. وهذا الأمر جلي في حالة اللامركزية التي لديها القدرة على أن تؤثر سلبا على الشفافية والمساءلة والإدارة المتلزمة والتي تحتاج بدورها إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتيسير تطبيقها. وتبين تجربة البنك الدولي في أندرا براديش، الهند، كيف أن الأخذ باللامركزية الملائمة للسكان من خلال تطبيق (الإدارة البسيطة والأخلاقية والمسؤولة والشفافة والخاضعة للمساءلة) يستخدم الإنترنت في تطبيق إصلاحات من قبيل "محطات واحدة لخدمات المواطنين" والتسجيل الرقمي للضرائب وما إلى ذلك.

٧٥ - ويطالب المواطنون بشكل متزايد بقدر أكبر من الشفافية والمساءلة، وإدارة عامة تخدم الشعب، لا العكس. وجاءت استجابة الحكومات على كل المستويات عن طريق إنشاء وتعزيز المؤسسات والأنظمة والهياكل لتلبية هذه التوقعات بشكل أفضل. ويمكن أن تشكل الإدارة الإلكترونية وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العامة أداة مفيدة لتطبيق عملية الإصلاح.

٧٦ - كما أن الإدارة المتلزمة تشكل أداة أخرى قد تكون فعالة في ربط الرصيد الاجتماعي بإدارة التنمية عن طريق تمكين مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين، وما إلى ذلك، لجعلهم قادرين على الاضطلاع بدور فعال في المبادرات الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. فقد بات رسم السياسة العامة في العديد من البلدان ينطوي اليوم على المشاركة المباشرة لطائفة واسعة من مؤسسات المجتمع المدني، ولم يعد يقتصر على وجود حكومة تمثيلية. وتعمل الإدارات والوكالات التابعة للأمم المتحدة على دعم هذه الجهود عن طريق تشجيع مشاركة ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني

والحكومة بجميع مستوياتها، في الاجتماعات وحلقات العمل التي تعدها. كما أن هذا الدعم قد يترجم أحيانا بتقديم المساعدة التقنية.

٧٧ - وتنشّط بشكل خاص هيئات الأمم المتحدة في الترويج لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة لإصلاح الإدارة العامة عن طريق تيسير تطبيق اللامركزية والشفافية والمساءلة والمشاركة المباشرة للمجتمع المدني. وتتيح الإدارة الإلكترونية العديد من الإمكانيات لتحسين الإدارة العامة خصوصا والحكم عموما، بيد أن ثمة خطرا كبيرا من فشل تطبيقها ما لم تُلب احتياجاتها من الموارد المؤسسية والبشرية. لهذا السبب تعتبر المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية أمرا أساسيا إذا أُريد لها استخدام هذه الأداة الجديدة بشكل فعال.

٧٨ - وتبين المحالات ذات الاهتمام المشترك هذه أنها مترابطة وأن من شأن نجاح أحدها أن يسهم في إنجاح الآخر، وعكس ذلك. ومن شأن أدوات الإصلاح الأربع هذه إذا ما اعتمدت كرزمة شاملة أن يعزز بعضها بعضا في تحويل الإدارة العامة التقليدية إلى قطاع عام يولي تركيزا أكبر للمشاركة والشفافية والانفتاح، والوصول إلى المعلومات لكفالة تقديم الخدمات بشكل فعال. ويعتبر استمرار استخلاص الدروس على الصعيد الدولي والبحث عنصرا أساسيا في بناء القدرات وإصلاح الإدارة العامة.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٩ - تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية والتحديات التي تطلقها العولمة وتحرير التجارة، ولا سيما توق المواطنين إلى أن تكون لهم مشاركة أقوى في رسم السياسة العامة، تولد جميعها دفعا نحو التغيير. والمبادرات المذكورة أعلاه تثبت هذا الاتجاه وتبين أن الإدارة العامة هي بالفعل جزء من هذا التغيير وأنها تشهد حاليا عملية تطور. وأوضح ما تكون هذه التغييرات هي في مجال الشراكات والمشاركة في صنع السياسة العامة، وإعادة توجيه أساليب التخطيط وإجراءات التركيز على التخطيط الموجه للحد من الفقر، وتهيئة مناخ ملائم لتشجيع قيام الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات الاستثمار والتجارة، وتحسين التنسيق، والرصد والتقييم، وما إلى ذلك. ومن غير المفاجئ أن تستلزم هذه التغييرات اعتماد أدوات وتقنيات جديدة، بل ومهارات جديدة. لذا فالمطلوب بشكل ملح هو أن تدرك الحكومات أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيكون صعبا دون إدخال تعديلات مؤسسية ومنهجية كبرى وأن الحاجة استدعو إلى قدر كبير من تنمية الموارد البشرية وبناء قدرات المؤسسات العامة من أجل دعم هذا التغيير. لذا يتعين

على الوكالات الدولية وأوساط المانحين، ومن ضمنها الأمم المتحدة، أن تعي تماما مقتضيات هذا التغيير وأن تلتزم بها بالكامل.

٨٠ - وتورد هذه الوثيقة العديد من المبادرات الجاري تنفيذها والتي تساعد الدول الأعضاء في التكيف مع التغيير وتمكنها بشكل أفضل من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المهم تحليل هذه المبادرات بقدر أكبر وتبادل المعلومات بشأن نتائج هذه المبادرات على نطاق أوسع. وستحتاج الدول الأعضاء أيضا إلى دعم تقني يمكنها من تجربة واختبار بعض هذه المبادرات الجديدة. ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور ريادي في تبادل المعلومات وتقديم الدعم التقني لأعمال البحث.

٨١ - وعليه، يمكن للأمم المتحدة أن تواصل توفير الدعم لتبادل المعلومات والبحث المتعلق بالممارسات الناجحة في الإدارة العامة، التي تسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإمكان توسيع نطاق هذا الدعم ليشمل التعاون بين بلدان الجنوب من خلال التعاون التقني. لذا يتعين تنسيق الجهود التي تبذلها جميع الإدارات والصناديق والبرامج والوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة من خلال الآليات القائمة بين الأمانات وبين الوكالات.